الأمم المتحدة

A/56/920

الجمعية العامة

Distr.: General
18 April 2002
Arabic
Original: Spanish

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٠٧ من جدول الأعمال

النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية

رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

أشير إلى اجتماع المعتكف لرؤساء الدول أو الحكومات الذي انعقد، برعاية رئيس المكسيك، السيد فيسانتي فوكس، يوم الجمعة، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري بالمكسيك، في سياق المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.

وفي هذا الصدد، أكون ممتنا لو أمكن إصدار نص المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس المكسيك في نهاية الاجتماع، والمرفق بهذه الرسالة، بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٧ المعنون ''النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية''.

(توقيع) أدولف **أغويار زيترر**
السفير، والممثل الدائم للمكسيك
لدى الأمم المتحدة

260402 260402 02-34125 (A)
0234125

مرفق للرسالة المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

نص المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس المكسيك، السيد فيسانتي فوكس، في نهاية اجتماع رؤساء الدول أو الحكومات المعقود يوم الجمعة، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري، المكسيك، في سياق المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

تقييم اجتماع رؤساء الدول أو الحكومات

لقد اجتمعنا اليوم، ٤٠ من رؤساء الدول أو الحكومات إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة الأوروبية، للنظر، بطريقة صريحة وغير رسمية، في المحتويات الممكنة لجدول أعمال جديد ومتكامل من أجل التنمية. وفي نهاية هذا الاجتماع التقينا في غداء عمل مع رؤساء مؤسسات بريتون وودز.

وقد ساعد هذا الاجتماع على تعزيز الروح التي سادت في مونتيري، وكان إيذانا ببداية نهج مشترك جديد يعزز النمو والتنمية والعدل، بين الأمم وفي داخلها على السواء.

وبصفتي مضيفا للاجتماع، قمت بإعداد هذا الموجز العام للأفكار الرئيسية التي دارت المناقشة فيها، وغرضي الوحيد من ذلك هو إعطاء وسائط الإعلام صورة عامة للمبادلات التي جرت في الاجتماع. فقد اتخذ رؤساء الدول أو الحكومات موقفا إيجابيا إزاء الاجتماع ورأوا فيه عملية مفيدة لتسهيل الاتصال فيما بينهم والنظر بمزيد من التعمق في بعض المواضيع التي لم يتسن للمؤتمر النظر فيها إلا بصورة عامة.

وقد ناقشنا المجالين العامين التاليين:

أولا – جدول الأعمال المتكامل الجديد من أجل التنمية

- أولا، حلّلنا كيف أن التغيرات في العالم تتطلب جدول أعمال جديدا من أجل التنمية، يختلف عن جدول الأعمال الساري المفعول منذ نصف قرن. ولهذا السبب، يجب تحديد المؤسسات والآليات. فالنهج الجزئية لم تعد كافية، وثمة حاجة إلى رؤيا متكاملة وواسعة لدعم التنمية المستديمة. وحددنا الحاجة إلى وضع جدول أعمال متكامل جديد من أجل التنمية قائم على المشاركة في المسؤولية. وأكدنا أن تحقيق أهداف عالمية يستلزم أدوات عالمية.
- أشار بعض المشتركين إلى أن العولمة، وإن لم تكن شفاء لكل الأدواء وبرغم ما تنطوي عليه من تناقضات، تظل هي أسلوب التنمية الذي يوفر في الوقت الحاضر

أعظم الإمكانات لتعزيز الرفاه في العالم. ومع ذلك، فقد اعترف المجتمعون بأنه يجب، في إطار العولمة، أن تؤخذ في الاعتبار الخصائص المحلية لمشاكل كل بلد من البلدان كي يمكن اعتماد التدابير الملائمة.

وكنتيجة طبيعية للعولمة، أكد بعض المشتركين على المسؤولية المشتركة الكامنة في الترابط وشددوا على أن الشراكة تثير أمورا هي بالتحديد: الحاجة إلى قبول فكرة المساواة مع التنوع، واحترام الفروق وتجنب ضياع الهوية.

- وكان ثمة توافق في الآراء حول الحاجة إلى زيادة انفتاح الأسواق وازدياد تدفقات رأس المال الخاص. وعلى أي حال، ذكر العديد من زملائي أنه لا تكفي إزالة الحواجز التجارية وأن ما يلزم هو التعزيز المتكامل للتنمية، لأن ذلك هو السبيل الوحيد بالنسبة لأقل البلدان نموا، إذ يجعلها، بتحسين مستويات معيشتها ومستويات دخلها، شركاء أفضل، ويخلق دوائر قوية من أجل التنمية العالمية. ولذلك، ناقشنا أهمية اعتماد خطط مبتكرة للاستفادة من تدفق رأس المال الخاص وضرورة التقليل من طابعها الدوري.

- وفي الوقت نفسه، شدد عدد كبير من زملائي على أن البلدان الأقل نموا يجب أن تُحسن حكمها والمؤسسات والممارسات العامة فيها، وأن تأخذ بسياسات اقتصادية متينة لتهيئة مناخ ملائم يشجع على الاستثمار. وفي هذا الصدد، أكد المجتمعون أن ما من بلد يهيئ الظروف الملائمة يمكن أن يُحرم من التمويل من أجل التنمية. وأوصى بعض المشتركين أيضا بأن يشارك المجتمع المدني في رصد التعاون الدولي والمساعدة الرسمية لكفالة استخدامها على النحو الأمثل.

- وشدد على أهمية الهجرة وحركة اليد العاملة في النمو الاقتصادي العالمي. وعلى الدور المحوري الذي تلعبه التحويلات المالية من المهاجرين.

- وسلّم عدد من رؤساء الدول أو الحكومات بأنه على الرغم من أهمية قرارات بعض الدول الصناعية المتعلقة بالتشجيع على تخصيص مزيد من الموارد لمساعدة البلدان الأقل نموا، لا تزال هناك حاجة إلى القيام بأكثر من ذلك بكثير. وفي هذا السياق، ليست المعونة الثنائية وحدها هي المهمة بل يلزم أيضا على الهيئات المتعددة الأطراف أن تخصص للبلدان الأقل نموا نسبة كمنح، وليس كقروض.

- وكان ثمة تشديد على أنه، لضمان السلم والأمن العالميين والاستقرار الاقتصادي والصحة للجميع وحفظ البيئة ونشر المعارف العلمية، يجب الحصول على الموارد الضرورية لجعل هذه المنافع في متناول سكان جميع البلدان. ورأى البعض أنه يمكن

الحصول على جزء من الموارد لهذا الغرض من خلال الاستخدام المستدام لموارد الأرض التي تعود إلى البشر كافة، وذلك من خلال الائتمانات الموجودة لدى الهيئات المالية الدولية. وشدد عدد من زملائي على أن هذه الأفكار ينبغي أن تخضع للتحليل من جانب أفرقة من الخبراء.

- وأخيرا، أشار عدة مشتركين إلى موضوع الإرهاب وصلاته الممكنة بالفقر. وأكدوا من جديد بقوة أن ما من شيء يبرر الإرهاب وأنه يجب التصدي للإرهاب بصورة مباشرة وبلا قيد أو شرط. ومن الضروري المثابرة في العمل للتغلب على الفقر والمضي في مكافحة الإرهاب والعنف والجريمة المنظمة عبر الوطنية بدون اعتبارها ظواهر مرتبطة به.

ثانيا – دور الهيئات والمؤسسات المتعددة الأطراف

- ناقشنا الدور الذي يلزم أن تقوم به الهيئات المتعددة الأطراف في صياغة وتعزيز نوع جديد من التنمية في المجتمع على النطاق العالمي. وكان ثمة تسليم بأنه ينبغي لهذه المؤسسات أن تواصل القيام بدور أساسي في تصحيح التفاوتات العميقة الجذور بين الاقتصادات في المراحل المختلفة للتنمية، وتحقيقا لهذه الغاية من المستحسن أن تزداد مشاركة البلدان النامية في صنع القرار لهذه المؤسسات.

- وأكد الكثيرون من زملائي أن التمويل الكافي لمفهوم جديد للتنمية يتطلب أدوات جديدة لدعم الاقتصادات التي انتهجت سياسات اقتصادية متينة ولكنها ما زالت محرومة من الوصول إلى أسواق رأس المال. وهناك حاجة أيضا إلى تسهيل توزيع مخاطر الاقتصاد الكبير العالمي بصورة أكفأ وأعدل وإلى تمويل المشاعات العالمية. ومن أجل هذه الغاية، ودعما للتنمية، رئي أن مخصصات حقوق السحب الخاصة يمكن أن تشكل أداة كافية.

- وتناول المجتمعون مسألة تحقيق الانسجام بين التنمية والبيئة، وأيدوا أهمية اجتماع القمة الدولي المقبل بشأن هذا الموضوع، الذي سيُعقد في جوهانسبرغ في أواخر هذا العام. وفي هذا الصدد، اقتُرحت فكرة إنشاء منظمة بيئية عالمية. ودارت مناقشة حول إقامة جسر بين مونتيري وجوهانسبرغ، أي بين التنمية المستدامة وتمويلها.

- وأخيرا، وإن لم نتفق كلنا على النقاط نفسها، اتفقنا على ضرورة إجراء تقييمات دورية للتقدم في الاتجاهات المذكورة.

وأعتقد أن اجتماع رؤساء الدول أو الحكومات كان حدثا غير مسبوق في المؤتمرات الدولية بسبب ضخامة عدد المشتركين من جميع مناطق العالم والممثلين لمجموعة متنوعة جدا من الأمم. وتمثل روح مونتيري تغيرا في توجه المناقشات. فهي منعطف جديد في جدول الأعمال المتكامل من أجل التنمية.

ويتسم اجتماع اليوم بميزة هامة. فقد ناقشنا مجموعة واسعة من المواضيع، بعضها يحظى بتوافق الآراء على نطاق واسع، والبعض الآخر حديث الظهور في منتديات كالمنتدى الذي انتهى اليوم في مونتيري. وعلى أي حال، فإن المناقشات التي أجريناها نحن، رؤساء الدول أو الحكومات، اليوم، تدفعني إلى التنبؤ بأن كثيرا من هذه المواضيع سينتقل من مرحلة الجدل إلى جدول الأعمال، ومن جدول الأعمال إلى التوافق في الآراء. وهذه هي فضيلة العمل الذي قمنا به خلال هذه الأيام.

وأنا على ثقة بأن المناقشات التي دارت في هذا الاجتماع ستساعد في نشر وتعزيز روح مونتيري، وكما قال الأمين العام السيد كوفي عنان، ستُنتقل من مرحلة الاتفاق إلى مرحلة العمل.